فقد تبين لان ذلك الحكم يثبت بفعل الردة ولا يعتبر بدبره ه
وام ولد لانه حكم يثبت بالموت ولا يكون للردة حكم الموت
الا عند انصال القضاء فصل في الغرقى والحرقى
واحد ما جماعة بينهم قرابة ولا يدرى ايهم مات اولا بالتيقن
سواء علم ان واحدا منهم مات اولا او لا كما لو غرقوا في السفينة
معا او ولغوا في النار دفعة او سقط عليهم سقف بيت
او قتلوا في المعركة ولم يعلم المتقدم والمتاخر جعلوا كانهم
ماتوا معا فلا يرث كل واحد لورثته الاحياء ولا يرث بعضه
هؤلاء الاموات من بعض هذا هو المختار عندنا
وعند مالك ينظر على ذلك في الموطا، وكذا عند الشافعي وهو
مروي عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت وقال علي وابن
مسعود في احدى الروايتين عنهما يرث بعضهم اي بعض
هؤلاء الاموات من بعض الا ما ورث كل واحد منهم من مال
صاحبه فانه لا يرث منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال
نفسه وهو باطل والية ذهب ابن ابي ليلى من المجتهدين
والوجه في ذلك ان سبب استحقاق الوارث حياة الوارث
بعد موت المورث وسبب الحرمان موته قبله او معه وقد
عرفنا حياته بيقين والاصل في الشيء الثابت البقاء والموت قبله
او بعده مشكوك فلا تثبت الحرمان بالشك وانما العمل بموجب
هذا فيما ورثه كل منهما من صاحبه لان توريث احدهما من صاحبه
موقوف على الحكم بموت صاحبه قبله ولا يحكم به مع الشك
ولا يخفى عليك ان في ارث كل منهما من صاحبه نقضا لوضعه
انا اذا ورثنا زيدا من عمر واعتبرنا وجود زيد بعد عمر وفان

ورثنا

ورثنا مع هذا عمرا ايضا لزم اعتبار وجود عمرو بعد زيد فيلزم
اعتبار وجود عمرو بعد عدمه ولنا ان سبب استحقاق كل
منهما ميراث صاحبه موقوف على اثبات وجوده بعد صاحبه
ولا دليل عليه سوى الاستصحاب والاستصحاب لا يصلح
حجة للاستحقاق على ما عرف بل يصلح للدفع فلا اثبات فالم
يكن كحياة المفقود نجعل ثابتة في حق التوريث عنه لا في
استحقاق المواريث من مورثه وانضاف ظهر الموتان ولم يعلم
السابق فيجعل كانهما وقعا معا كما اذا تزوج اختا ثم تزوج
اختها ولم يدر السابق منهما فانه يجعل كانهما وقعا معا فيفسد
النكاحان وقد روى خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه
رضي الله عنه انه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله عنه
بتوريث اهل اليمامة فورثت الاحياء من الاموات ولم اورث
الاموات بعضهم من بعض وامرني عمر بتوريث اهل
طاعون عمواس وكانت الاموات القبيلة بموت باسرها
فورثت الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من
بعض وهكذا نقل عن علي رضي الله عنه في فصل الحمل
وضعفين فاذ اعرف لحوان الاكبر والاصغر وخلف كل منهما اما
وبنتا وقولي وترك كل سبعين درهما فعند نا تقسم تركة كل
منهما فيعطى لام كل واحد منهما سدس تركته وهو خمسة عشر
ولبنت كل منهما النصف وهو خمسة واربعون وللولاء ٥
ما بقي وهو خمسة اثنون وعند علي وابن مسعود رضي الله عنهما
في احد الروايتين عنهما يحكم بموت الاكبر اولا فتقسم تركته فللام
السدس وللبنت النصف وللاصغر ما بقي ثم يحكم بموت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)